الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
بالتعاون مع مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر

المسيلة في : 2020/06/14

شهادة مشاركة

يشهد عميد الكلية ورئيسة الملتقى الوطني أن: د. سامية خرخاش ،جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

قد شارك (ت) في فعاليات الملتقى الوطني حول "المقاولاتية آلية محورية لتنويع المنتجات الإقتصادية الوطنية الجزائرية (التحديات والآفاق)"

يوم: 14 جوان 2020 بمداخلة موسومة بـ : " مساهمة في تشخيص اطروحة المؤسسة المواطنية وتسيير الكفاءات لبعث الروح المقاولاتية(اشارة الى الجزائر)"

عميد الكلية

عميد كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
أ.د بلعجوز حسين

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسير
قسم العلوم التجارية - الملتقى الوطني حول
المقاولاتية آلية محورية لتنويع المنتجات الاقتصادية الوطنية الجزائرية

رئيسة الملتقى
د. سامية خرخاش

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف- المسيلة-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تنظم الملتقى الوطني حول :

المقاولاتية آلية محورية لتنويع المنتجات الاقتصادية الوطنية الجزائرية

يوم 14 جوان 2020

مداخلة تحت عنوان :

مساهمة في تشخيص اطروحة المؤسسة المواطنية وتسيير الكفاءات لبعث الروح المقاولاتية

(اشارة الى الجزائر)

اعداد

الدكتورة سامية خرخاش:استاذة محاضرة(أ)

جامعة محمد بوضياف-المسيلة

الملخص :

تهدف هذه المداخلة إلى المساهمة في تشخيص اطروحة المؤسسة المواطنية وتسيير الكفاءات لبعث الروح المقاولاتية (اشارة الى الجزائر) ،ذلك أن مواطنة المؤسسات أو الشركات هي بمثابة توثيق العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع ،من خلال توثيق العلاقة بين المؤسسات ،ورجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال من جهة ،وبين المجتمع وشرائحه وطوائفه المختلفة من جهة اخرى ؛ فالمؤسسات المقاولاتية التي تتبنى الفلسفة الخاصة بمواطنة المؤسسات أو الشركات تحقق عدة مكاسب منها :تحسين سمعتها في السوق ،تجنب المخاطر بأكبر قدر ممكن ،زيادة ولاء العملاء،والأهم من ذلك هو جلب الأرباح وتراكمية الثروات،من خلال عمليات الاندماج الاجتماعية،لأن المؤسسة أكبر من مجرد كيان اقتصادي تسعى الى تحقيق الربح وتعظيم المزايا، المؤسسات اليوم وحتى في البلدان ذات الاقتصاديات الصاعدة اصبحت جزء من المجتمعات التي تعمل فيها،تتاثر ببيئاتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ،من اجل البقاء والاستمرارية.

الكلمات الافتتاحية : المواطنة ؛المؤسسة المواطنة ؛تسيير الكفاءات ؛روح المقاولاتية.

Abstract:

This intervention aims to contribute to the diagnosis of the thesis of the citizenship institution and the management of competencies to revive the entrepreneurial spirit (a reference to Algeria), That is because citizenship of institutions or companies is like strengthening the relationship between the economy and society,by documenting the relationship between institutions, entrepreneurs and owners of capital on the one hand, and between the community and the

different classes and sects on the other hand ; Entrepreneurial The institutions adopt the philosophy of citizenship institutions or companies achieved several gains, including : Improve its reputation in the market, avoid risks as much as possible, increase customer loyalty, and most importantly, bring in profits and accumulate wealth, Through social integration processes, because the institution is more than just an economic entity that seeks to achieve profit and maximize benefits, Institutions today, and even in countries emerging economies have become part of the communities in which they operate, affected by economic, social and environmental Bouapiadtha, for survival and continuity.

Keywords: Citizenship; Corporate Citizenship; the management of competencies; the entrepreneurial spirit.

مقدمة

إن الموارد البشرية وتسيير الكفاءات والمواهب تكمن في صلب الاهتمامات اليومية ،ذلك ان العنصر البشري هو العنصر الوحيد الذي يسمح بضمان نمو مدعم للمؤسسة فإذا قمنا بوصف انسان كما هو فهو يبقى كما هو،ولهذا يجب ان نتعرف الى روح المقاول المبتكر ،حتى يكون النمو فعالا وحقيقيا وحتى البلد يثبت بصفة مستدامة في مسار المناصب المتقدمة للتنافسية الدولية ،لذا يجب ربح معركة الجودة بإبراز الروح المقاولاتية في المؤسسة المواطنية ولكن كيف يتم ذلك؟ اذا ما اعطينا للرجال والنساء الوسائل المحركة لمكنوناتهم ومن هنا الدافعية والحوافز حتى يقوموا دائما بأفضل عمل ،ويساهموا في توليد كل ما له علاقة بالتنمية المستديمة وبفعالية نشاطهم الابداعي بالروح المقاولاتية.

اليس الوقت ملائما لإعادة انتاج وخلق وتوليد مزايا الحوكمة لإعطاء الرجال والنساء الوسائل ليصبحوا في حد ذاتهم خالقين لمعنى ان يكونوا فاعلين؟

اليس الوقت ملائما ان يعاد لهؤلاء الرجال والنساء البالغين اي يكونوا مسؤولين ،وقطع الصلة مع نظرة المواطن-مستهلك والذي ينتظر كل شيئ من الاعلى؟ من خلال هذه التساؤلات وعلى اساس حوكمة جديدة فانه نطرح السؤال المحوري حول دور ومكانة المؤسسة في نطاق محيطها من خلال الاشكالية التالية :

كيف تساهما المؤسسة المواطنة(المواطنية) وتسيير الكفاءات في بعث الروح المقاولاتية بالجزائر؟

1. ماهية المواطنة (المواطنية)

يقصد بمفهوم المواطنة :الفرد الذي يتمتع بعضوية بلد ما فيستحق بذلك ما ترتبه تلك العضوية من امتيازات وفي معناها السياسي تشير المواطنة الى الحقوق التي تكفلها الدولة لمن يحمل جنسيتها والالتزامات التي تفرضها عليه او قد تعني مشاركة الفرد في امور وطنه وما يشعره بالانتماء اليه. كما ان المواطنة عبارة عن علاقة مشاركة بين الافراد والدولة التي ينتمون اليها ويقدمون لها الولاء ليحصلوا فيما بعد على مجموعة من الحقوق الخدمية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتعرف دائرة المعارف البريطانية المواطنة بانها علاقة بين الفرد والدولة يحددها قانون الدولة بما يتضمنه من حقوق وواجبات،يتم إعادة النظر في مبادئ التشغيل التقليدية للمنظمات وتجديدها في إطار منظور أكثر "ديمقراطية" . (علي خليفة الكواري،2001)

لفهم مصطلح (المواطنة) اكثر ،نعود إلى أصل الكلمة فنجد انها مصطلح جديد في اللغة العربية ،وقد تكون جاءت كترجمة حرفية من لغات اخرى(الفرنسية والانجليزية) وهي تقابل كلمة (Citizenship) في

اللغة الإنجليزية ،وكلمة (Citoyenneté) في اللغة الفرنسية ،وكلمة (Ciudadania) في اللغة الإسبانية ،ويأتي الاشتقاق من كلمة (City) الإنجليزية ،و(Cité) الفرنسية ،و (Cuidad) الإسبانية ،وتعني هذه الكلمات في اللغات المذكورة المدينة؛ أما أصل مصطلح)المواطنة (فهو يوناني ،ويرجع لكلمة (Politeia) المشتقة من كلمة (Polis)وهي المدينة.وقد اشتقت كلمة المواطنة في اللغة العربية- كما هو واضح -من الوطن ،وجاء في كتاب لسان العرب لابن منظور أن : الوطن : المنزل الذي تقيم به ،وهو موطن الإنسان ،ومحله ،والجمع أوطان. وتترجم كلمة المواطنة في بعض المعاجم العربية ،بأنها الاسم الذي يطلق على حقوق وواجبات المواطن ،وكلمة المواطن وفق المفهوم الغربي الذي اشتق منه ،هو الفرد الذي ينتمي لدولة معينة ،ويقيم فيها بشكل معتاد ولو لم يولد بها كحالة اكتساب الجنسية ،ويحدد الدستور والقوانين العلاقات بين المواطن والدولة وتشمل الحقوق والحريات والامتيازات التي يتمتع بها المواطن ،وواجباته ومسؤولياته والتزاماته تجاه وطنه ،وبالتالي يمكن القول بأن المواطنة تعني الروابط القانونية والسياسية التي تجمع الفرد المواطن بوطنه.وأصبحت الكتابات العربية الحديثة بصفة عامة تستعمل (المواطنة) كمصطلح يفيد المشاركة والمسؤولية والمساواة والكرامة في مجتمع ديموقراطي.وتعرفها دائرة المعارف البريطانية بأنها :علاقة بين فرد ودولة،يحددها قانون هذه الأخيرة ،وما تشمله تلك العلاقة من واجبات وحقوق في ذات الدولة ..وتخول للمواطن على وجه العموم حقوقا سياسية ،مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة ،وجاء في موسوعة الكتاب الدولي أن: المواطنة (Citizenship) هي عضوية كاملة في دولة ،أو في بعض وحدات الحكم ،وتخول للمواطنين بعض الحقوق كالتصويت وتولي المناصب العامة ،وعليهم واجبات كدفع الضرائب والدفاع عن بلدهم. (فرحان المساعيد،2014، ص 63)بتصرّف

2. ماهية المؤسسة المواطنية(المواطنة)

إن مفهوم المؤسسة المواطنة عرف تطورا ملحوظا منذ نشأته. ففي بداية الأمر كانت المؤسسة تعتبر مؤسسة مواطنة إذا ما التزمت باحترام أخلاقيات الأعمال).ومع مرور الزمن توسعت دائرة المفهوم ومن بين أشمل التعاريف المتداولة، نورد هذا التعريف للباحث كارول ،حيث يرى بأن المؤسسة مواطنة الاقتصادية ترتكزعلى أربعة أبعاد هي :(Carroll, 1998, p 1)

-**البعد الاقتصادي** : ليس غريبا أن تسعى أية مؤسسة اقتصادية لتحقيق أرباحا، بل أكثر من هذا، وحتى تعتبرمؤسسة مواطنة، عليها أن تجتهد دوما من أجل تلبية رغبات مساهميها.

- **البعدالقانوني**: يعتبر احترام القوانين والتشريعات السائدة، بما يضمن المنافسة العادلة بين جميع المتعاملين الاقتصاديين، من بين المتطلبات التي تحكم على درجة مواطنة المؤسسة الاقتصادية .

-البعد الأخلاقي: على المؤسسة الاقتصادية أن تجعل احترام المعايير الأخلاقية من بين أولوياتها في كل ممارساتها اليومية.

- البعد الخيري : حتى تصبح المؤسسة الاقتصادية مؤسسة مواطنة عليها أن تخصص جزءا من ميزانيتها للقيام بأعمال خيرية لفائدة المجتمع. من بين هذه النشاطات الخيرية نذكر على سبيل المثال ا الحصر: المساهمة في بناء المدارس والمساجد والمرافق العمومية بصفة عامة، تمويل الجمعيات الخيرية...إلخ

كما يحدد مركز المؤسسة المواطنة بجامعة بوسطن ، ستة شروط لتصنيف المؤسسة الاقتصادية في مرتبة المؤسسة المواطنة وعليها أن: (Center IPE, 2004,p3)

- تسعى لتحقيق الأرباح وتوفير مناصب شغل ودفع ما هو على ذمتها من ضرائب ورسومات؛

- تكون ممارساتها تستجيب للمعايير الأخلاقية؛

- تحسن تعاملها مع موظفيها وعدم هضم حقوقهم؛

- تسويق منتوجات وخدمات ذات جودة عالية ولا تشكل أي خطر على المستهلك؛

- تساهم في الحفاظ على البيئة وعدم تلويثها؛

- تقوم بأعمال خيرية لصالح المجتمع.

مما سبق نستخلص أن المؤسسة المواطنة ،لا تكتفي فقط بممارسة نشاطات تهدف إلى تحقيق الربح ،وإنما يمتد نشاطها إلى تحقيق أهداف مجتمعية أي اجتماعية وبيئية ؛وأن امتثال المؤسسة المواطنة لتشريعات الحكومات وضغوطات الهيئات غير الحكومية ألزمها أخذ كل التدابير في مجال التسيير والتي تتجنب التأثيرات الضارة بالمجتمع ؛كما أن المؤسسات المواطنة تأخذ مبادرات طوعية في صالح المجتمع وهي من ضمن استراتيجيتها.

3. أهمية المؤسسة المواطنة

إن المجتمع قد يستفيد من ممارسات المؤسسة المواطنة، فإن هذه الأخيرة قد تجني بدورها ثمار التزاماتها نحو المجتمع.هذه الثمار قد تتجسد في :(بلمهدي وحاج صحراوي ،2015، ص ص550-551)

- تحسين صورتها ومن ثم سمعتها في المجتمع مما يساهم في تحويل رضا مستهلكي منتجاتها إلى ولاء مما يؤدي إلى ارتفاع مبيعاتها على المدى الطويل؛

- تخفيض مستوى المخاطرة ،حيث أثبتت الدراسات أن المستثمرين في البورصة ،مع مرور الزمن ،تتكون لديهم ثقة أكبر في أسهم المؤسسات المواطنة ،مما يساعدها في الوصول إلى مصادر التمويل المختلفة عند الحاجة وبأقل التكاليف؛

- جذب الموظفين ذوي الكفاءات العالية ،إن السمعة التي تتميزبها المؤسسة المواطنة تجعل الموظفين يتنافسون من أجل الحصول على منصب عمل بها، مما يمكنها من انتقاء الكفاءات العالية؛

- تحسين الأداء المالي ،إن العوامل المذكورة أعلاه تساهم مجتمعة في رفع الإيرادات مع تخفيض التكاليف مما يؤدي لا محالة إلى تحسين الأداء المالي للمؤسسة المواطنة.

4. خصوصيات المؤسسة المواطنة

يمكن ايجاز خصوصيات المؤسسة المواطنية في التالي : (Corinne,2015)

أ.الخصوصيات الاجتماعية والمجتمعية : الأدوار الاجتماعية للشركة ضرورية للحياة في المجتمع ،يجب على الشركة توفير وظائف مستقرة والمساهمة في الاستقرار الوظيفي واحترام الناس من خلال ضمان احترام ظروف العمل ،يجب أن يكون الدور الاجتماعي للشركة أيضًا هو تقدير عمل الأشخاص ذوي الإعاقة،ومراعاة احتياجاتهم والتكيف معها ،والعمل هو الدور الأساسي للشركة ،ومن خلال توفير العمل يطور المجتمع عندما يتعلق الأمر بالانفصال عن الموظفين لأسباب اقتصادية أو استراتيجية ،للاحتراس من الإجراءات يجب على الشركة "المواطنة" توقع هذه الإجراءات والتخطيط لها ،ولا يمكننا أن نؤهل كمواطن شركة تنتقل وتنقل بأي ثمن وتجعل زائدة عن الحاجة دون أسباب ... في اتصالاتها ،يجب أن تنجح الشركة في خطط البحث من أجل الربح والتوازن البشري حتى لا تستغل الشركة موظفيها،إذ أن الشركة التي تدعي أنها مواطنة ستذهب إلى أبعد من موظفيها ،وسيكون عليها أيضًا أن تضمن أن مصنعيها ومقاوليها من الباطن يحترمون حقوق الإنسان ولا ينتجون في ظروف مشكوك فيها ،كما ان التدريب مثل التوظيف ،هو مهمة مركزية للشركة ،فالتدريب الداخلي يثري الآفاق الوظيفية للموظفين، زيادة المؤهلات عامل حقيقي في القدرة التنافسية للشركات.

ب.البيئة : أصبحت حماية البيئة الشغل الشاغل للشركات التي يجب أن تدرج التنمية المستدامة في مراجعاتها وتقاريرها السنوية على الصعيد الدولي ،تختلف المعايير والقواعد التي تحكم حماية البيئة من قبل الشركات على نطاق واسع من بلد إلى آخر ،لا تتشابه الالتزامات والقيود على الإطلاق ،مما يجعل من الصعب تقديم رؤية شاملة يتم اتخاذ القرارات والمواقف على مستوى التكتلات والاتحادات (الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال) ،تعمل الأنشطة الصناعية والزراعية على تغيير البيئة وتكون عواقبها البيئية كبيرة.

ج.يظهر مواطن الشركة:من خلال عمل المواطن الملموس واليومي ،يظهر أن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ليست متعارضة ،فمصطلح "شركة مواطنة" ليس له أساس معياري أو قانوني ، فلا يوجد التزام بالسيطرة متوقع ،تنسب الشركة "المواطنة" إلى نفسها هذا الشرط بحقيقة:

د. مشروع جديد للشركة:في بحثه الاكاديمي "اقتصاد المواطن: ،ينادي الباحث كريستيان فيلبر ،عضو أتاك والشخصية الرمزية لتغيير العولمة ،لهذا النوع من الشركات التي يجب ،حسب قوله ،أن تؤدي إلى نموذج جديد الاقتصادية: اقتصاد المواطن وفقًا للمؤلف ،من المرجح أن يتجاوز هذا الرأسمالية دون الانجراف نحو التخطيط القمعي للدولة مثل تخطيط الاتحاد السوفيتي إنه اقتصاد جديد يجب أن يقوم على القيم الإنسانية الأساسية مثل الثقة والمساعدة المتبادلة والمشاركة والاحترام المتبادل وبشكل عام على أساس نموذج التعاون ،بالنسبة لكريستيان فيلبير ،فإن المجيء المرغوب والضروري لاقتصاد المواطن يشكل مشروعًا اجتماعيًا حقيقيًا ،حيث أن أسسه تعني الانفصال عن الخيال الرأسمالي ،الذي يرفع بدوره الأنانية والربح واستغلال 'الآخرين ،من الأخلاقيات ،فإن فكرة المواطنة هي التي تأتي ما الذي تشمله هذه الفكرة بالضبط؟(Christian,2011)

5. اشكالية المواطنة في الجزائر

موضوع المواطنة ،عموما مثير للقلق ،فيما يتعلق بالوضع الحالي لسلوك ومتجهات المواطنة في الجزائر ومستقبلها الغامض في السياسة العامة للحكومات المتعاقبة على ادارة الشأن الجزائري ،لان في خطاب الحكومة الجزائرية ،فان التنمية البشرية هي مفهوم مفرط ،يفرغ من معناه ويجرد من ابعاده حتى الانسانية ،كون روافد القوة في بلادنا لا تريد الاقرار بشعب يمارس إرادته الحرة ويريد أن يكون الفاعل في التغيرات التي طرأت على وجودها من خلال الإجراءات الفردية والجماعية المتضافرة والاجتماعية و /

أو السياسية ...، لا تريد بل ولا تقبل وتعمل على تحييد الافراد الذين يشاركون في حياة المجتمع والذين يعبرون عن رأيهم في الخيارات والتوجهات وصنع القرار الذي يؤثر على حياتهم،خلفيات الارادة السياسية مفادها: انهم يريدون أشخاصًا خاضعين تمامًا ومعتمدين وغير قادرين على المبادرات أو الأفكار البناءة التي تسمح مبدئيا بتوفير الاحتياجات الأساسية من خلال فكرة**مواطنة الشركات ،بإبعاد عنصري المواطنة ومواطنة الشركات نكون بصدد قبول منطق الدولة الشمولية التي تقهر الشعب وتبحث عن الاستمرار بصفة مستديمة لن تدوم بفعل الحراك المواطني ،من الواضح أن هذه الكلمات تكشف بشكل عميق عن ممارسة سلطة قديمة وكلاسيكية ،تختلف عن تلك التي سمحت تحديدًا للمواطنة بالظهور والتطور كمكانة: اقتصادية ،اجتماعية وسياسية. (Naima et Taieb ,2017)

وهذا ما يمكن استنباطه من مفردات الشكل التالي:

شكل رقم (1) : *تأثير مواطنة الشركة على رضا المستهلك وولائه وثقته

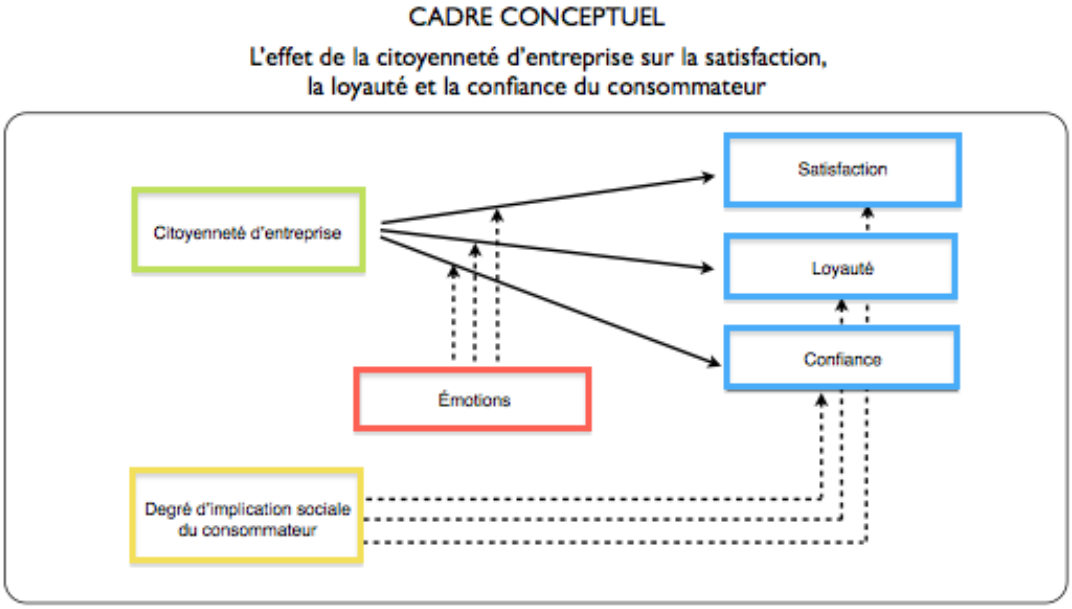

Source : Naima, cherchem et Taieb Hafsi,(2017), les Hasnaoui,une entreprise citoyenne,editions casbah,alger,2017,p54.

في الواقع الجزائري ،فإن أي قوة من القوى الفاعلة في المجتمع ،ما تزال لا تبالي بما يمكن اعتباره : امكانيات واستراتيجيات يمكن أن تساعد المجتمع -على الرغم من ذلك- على الخروج من التبعية الاقتصادية والاجتماعية ولكنها في واقع الحال،تعمل فقط على إضعاف وتدمير الإمكانات والفرص التي يمكن أن تبني وتوطد المواطنة التشاركية. انطلاقًا من هذا المبدأ ،من الواضح أن الأشكال المختلفة للسلطة التي عرفتها البشرية في الماضي لا يمكنها بأي حال من الأحوال بناء مواطنة تشاركية. فقط "السلطة القانونية" ،التي لا يملكها أحد ،يمكنها حتما وبلا ريب المشاركة في تحقيق هذا المشروع السياسي.نتيجة لذلك ،لا يمكن أن يكون للمواطنة كمشروع سياسي معنى ومكان في الدول التي تحكمها سلطة قانونية. نوع جديد من السلطة ،أدركته جميع الدول القوية ،رغم أنها عاشتها عبر تواريخ مختلفة ،واستوعبت فائدة فعاليتها في تطوير المواطنة والديمقراطية. إنها قوة شكلها الكلي يقوم على شبه بديهية:"التواجد معًا" كقوة ،مفهوم ثمين كما وصفه (بول لادري) ،بأنه: "سلطة سياسية مُستلَمة " عندما نعلن أن شخصًا ما في السلطة ،فإننا نعني أنه قد

مُنح سلطة التصرف نيابة عنهم من عدد من الأشخاص ... تنبع القوة من الشعب،إذا انهار الشعب ،السلطة السياسية المؤسسية ستنهار بدورها.

أما بالنسبة للسلطة التي يتمتع بها شخص ما كفرد ،فلم يعد من الممكن أن تكون في الواقع مسألة سلطة لان السلطة السياسية هي أولاً وقبل كل شيء سلطة المواطنين الذين يمارسونها بجميع أشكالها. الفضاء العام ،وبدونه ،سلطة الدولة ،في الديمقراطية ،غير شرعية. هذه السلطة السياسية الأساسية لا تعني الإكراه ،بل على العكس من ذلك ،فهي تعني الرأي الحر ،والنقاش الحر ،والجمعيات الحرة ". في حالة الجزائر ،لا تزال السلطة السياسية القائمة لا تمارس. من قبل المواطنين لأن "دولتهم" ،كمؤسسة قانونية ،لم يتم إنشاؤها لدعم الجزائريين من أجل تحقيق استقلالهم المادي ليصبحوا فيما بعد مواطنين منتجين ونشطين ويتمتعون بالوعي المواطني. وبهذا المعنى ،تظل الدولة الجزائرية- بلا شك- الفاعل الوحيد الذي يفكر ويتأمل مشاكل المجتمع. إن "الجزائريين" المعنيين الذين يشاركونه الأرض والحياة ليسوا بعد ،في نظره ،ماهرين في انتقاد أفكاره والتفكير في اقتراح سياسات أخرى إلى جانبهم لتحسين ظروفهم المعيشية وتخفيفها. في نفس الوقت اعتماد المجتمع على الدولة. لم يتم تطوير وبناء سياسات التشغيل والأدوات المقترحة لتحقيق الاندماج الاجتماعي من أجل تحقيق الاستقلال الذاتي والتحرر للجزائريين. لقد أصبحت هذه السياسات بمرور الوقت أدوات يتم نشرها للحفاظ على التبعية المادية وفي نفس الوقت تطغى على فرص وإمكانيات كل من يبحثون عن مستقبل أفضل في الجزائر. (Boudarène,2010) . (بتصرف)

6. واقع الاقتصاد الجزائري والمواطنة

رغم الجدل الدائر حول لا مرونة الاقتصاد الجزائري ،إلا ان الكثير من الاقتصاديين ومن بينهم (مصطفى مكيدش –الخبير البترولي وفي مواطنة الشركات)،يرى وبالدليل ان الاقتصاد الجزائري يتمتع بمرونة كبيرة في كل القطاعات الحيوية رغم الكوابح البيروقراطية وتغييب متعمد للحوكمة ،هذا التغييب افضى الى ظهور اشكال في التسيب وبالتالي اغفال للمبادرات الخلاقة والشعور بالمواطنة ،كما يتمتع الاقتصاد الجزائري بقدرة "مهمة" على الصمود في وجه الصدمات النفطية ،من خلال الاعتماد على متانته المالية وإمكانيات نموه في مختلف قطاعات النشاط ،ولكن يجب أن ينطلق في تصورات استشرافية حول "الاصلاحات العميقة العاجلة وإعطاء مكانة كبيرة لمواطنة الشركات التي تتفاعل مع متغيرات ذات ديمومة،بمعنى اخر اضفاء الروح المقاولاتية في كل نشاط من شانه المساهمة في التنويع الاقتصادي وتثمين الثروات والقدرات البشرية الغير مستغلة برشادة. هناك جدال حول مصادر تمويل التنمية،إلا انه يوجد للجزائر عدة مصادر للتمويل يمكن حشدها والتي يمكن أن تكون رافعات لانتعاش اقتصادي متنوع ومثير للاهتمام بغايات مسطرة وبمرونة سلفا،والمتمثلة في: أولاً وقبل كل شيء احتياطيات النقد الأجنبي التي لا تزال أداة "لحماية" الاقتصاد الوطني بما يقارب 60 مليار دولار(احتياطي الصرف لسنة 2018) ،حتى لو وصلت إلى "مرحلتها النهائية" حسب اشارات هذا الخبير الذي أشار إلى أن الإجراءات المصرفية والضريبية لصالح الشركات وخاصة تلك المسيرة وفق الطابع المقاولاتي البحت ،ولا سيما تلك التي أعلن عنها بنك الجزائر في بداية الأزمة الصحية الراهنة(اسعار البترول والكوفيد 19) مثل: (تخفيض السعر الرئيسي والاحتياطيات المطلوبة) والتي ستسمح " للنظام المالي بأن يكون لديه المزيد من السيولة وبالتالي المزيد من الموارد لدعم الفاعلين الاقتصاديين " ،ومع كل ما ذكر،فإن البنك المركزي مدعو إلى أن يكون "أكثر حسماً" في منهجه لدعم الأعمال على المدى القصير ،كما يشير الخبير.لكن،بالإضافة إلى النظام المصرفي،يمكن للفاعلين الاقتصاديين ،بفضل التعديلات المتعلقة بالاستثمارات في إطار قانون المالية التكميلي ،اللجوء إلى أنواع أخرى من التمويل داخل أو ضمن خارج الدولة (الانفتاح على الاستثمار الأجنبي

المباشر ،تمويل المشاريع ،استغلال مدخرات المواطنين المكتنزة. إلخ).،أن قطاعات النشاط الاستراتيجية تقاوم الصعوبات التي يفرضها الوضع الاقتصادي ،ولا سيما الزراعة التي تستمر في تلبية احتياجات السوق المحلية.كما ان هناك الإمكانات الكبيرة في قطاعات صناعة الأدوية التي يساهم فيها القطاع الخاص بشكل كبير ،مثل مواد البناء (الأسمنت والصلب والسيراميك ،إلخ) والبتروكيماويات والتعدين ،والتي يمكن أن تعزز المرونة الاقتصادية للبلاد وبإضفاء التضامن المواطني. باعتبارها عناصر من مصادر النمو الموجودة في الجزائر لكن يجب منحها الدعم والمرافقة اللازمة لتحقيق التحول الاقتصادي نحو خلق الثروة والتوظيف باستغلال الموارد البشرية بمختلف تنوعاتها وتخصصاتها العلمية والمهنية ،ولن يتأتى ذلك- بطبيعة الحال- إلا بالمعرفة الواعية المواطنية وبدور المجتمع المدني في هذه الرؤية ،على أهمية الاعتماد على التمثيل الاجتماعي الحقيقي ،وإشراك النقابات المستقلة وليس الاتحاد العام للعمال الجزائريين فقط ،لتصميم شكل جديد للمناقشات الثلاثية التي علاوة على ذلك ،يجب أن يكون مصحوبًا "بأرباب عمل معاد هيكلتهم ،على أساس مبادئ المواطنة ،ومنفتحين على قواعد المنافسة". في مقابل اطروحة***المرونة*** هناك من يعارض ذلك ودليله ان: الجزائر في وضع فوري "احتمالي** مع وجود مجال "كاف" للمناورة لإعادة إطلاق الإصلاحات من أجل تنويع اقتصادها.في ظل الظروف الحالية ،مع الركود ومناخ الأعمال القاتم الذي يهيمن على الاقتصاد العالمي ،فإن جميع دول العالم ،بدرجات متفاوتة ،معرضة للمخاطر ،لا يوجد شيء اسمه المرونة ومع ذلك فإن "الاقتصادات التي تتمتع بمستوى مقبول من المدخرات بموارد لم تتأثر بالكامل ،والتي ليست مثقلة بالديون ولديها اقتصاد يستمر في الدوران جزئيًا ،هي في وضع أفضل من "آخر". بناءً على هذه المعايير ،فإن الجزائر "في وضع يمكن تحمله خلال العامين: 2020 و 2021. هناك قدرة على مواجهة حالات الطوارئ والأولويات ،ولكن سيكون من الضروري الاستعداد للانطلاق الاقتصادي قبل عام 2021" ،وبهذا المعنى ،نستخلص مدى اهمية التعديلات التي يجب إجراؤها كأولوية والتي يجب أن تركز ،أولاً وقبل كل شيء ،على الصرامة في نفقات الميزانية ،وتعبئة موارد السوق (التمويل الإسلامي ،الإصلاحات الضريبية ،القطاع غير الرسمي ،وإدراج الموارد غير المصرفية ...) وكذلك جاذبية الاقتصاد من خلال الاستثمار في الثقة والانضباط الانساني والصورة.(مداخل المواطنية)،ولا بد في هذا الاطار الانتباه الى ضرورة التمييز بين ديون الدولة وديون الشركات:"تعتبر ديون الدولة مسألة سيادية ،وليس من الضروري بعد إعطاء مجال للمناورة لدينا وشرط إجراء إصلاحات تؤثر على الإدارة وإدارة القطاع العام وعمليات النقل اجتماعيًا ،من أجل إعفاء الدولة من التكاليف التي تثقل كاهل ميزانيتها ،ولكن الشركات ،العامة والخاصة ،التي لديها إمكانيات وأسواق كبيرة ،يمكن أن تلجأ إلى الخارج لتمويل مشاريعها وأنشطتها ،مع تولي مسؤولياتها. وهنا تتجلى اهمية المواطنة وما يرتبط بها اجتماعيا(المجتمع المدني) واقتصاديا(مواطنة الشركات)".(Mustapha,2020) (بتصرف)

7. مواطنة المؤسسات والروح المقاولاتية

مواطنة الشركة أو المؤسسة مفهوم يتزايد أكثر فأكثر ،إلى جانب أفكار المسؤولية الاجتماعية للشركات والمزيد من الأخلاقيات ،فإن فكرة المواطنة هي التي تأتي هنا ،ما الذي تشمله هذه الفكرة بالضبط؟ انها تمثل بلا شك:"شركة المواطن الصالح" ؛يمكن تلخيص تعريف "شركة المواطن الصالح" على النحو التالي : هي ذلك النوع من الشركات ذات البعد المواطني التي تأخذ في الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والبيئية في أنشطتها وفي علاقاتها مع شركائها ،وبالتالي ،فإن مواطنة الشركة هي منظمة تتعايش أهدافها الاقتصادية والاجتماعية ،مما يثبت أن السعي لا يكون فقط وراء الفوائد المالية بل ان الاهداف تكون بأبعاد : اقتصادية ،اجتماعية ،بيئية ...

كما سيتضح مجال عمل شركة تريد أن تكون مواطنًا واسع الوعي ومدركا لواجباته وحقوقه ،المواطن المشترك هو مصطلح تم اقتباسه من الولايات المتحدة (المواطن الصالح)،ويمكن ملاحظة ظهوره في السبعينيات في فرنسا.بما أنه لا يمكن للمواطن الاعتباري أن يدعي أنه مواطن بفضل معيار أو علامة ،فمن الضروري الارتباط بالمبادئ الموجودة وتطبيقها لتسمية نفسها "مواطن" وبالتالي،نرى روابط قوية بين المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) ومواطنة الشركة،تمنح المسؤولية الاجتماعية للشركات نفسها تمنح المسؤولية الاجتماعية للشركات المفاتيح لتكون أكثر وعياً ببيئتها وتأثيرها عليها؛اذن نكون امام جملة من المفاهيم ذات الصلة: الشركة المسؤولة عن الاقتصاد الاجتماعي ،مواطنة الشركة ،المسؤولية الاجتماعية للشركات ،مواطن الشركة مثال :مواطن الشركة والمواطن المسؤول اجتماعي ،ومما سبق ذكره يمكن استنباط التعريفين التاليين: (entreprise citoyenne.2020)

يشير مفهوم "الشركة المواطن" إلى نوع الشركة - اليوتوبية جزئيًا - التي تهدف إلى وضع مصالح المجتمع (بالمعنى الواسع) في نفس مستوى مصلحتها الخاصة ،وإلى تيار فكري الذي يرى الشركة كفاعل سياسي له دور شرعي يلعبه خارج المجال الاقتصادي والمالي.في معناه الأول ،ينطوي المفهوم على دراسة فعالة للأبعاد الاجتماعية والبيئية للمسؤولية الاجتماعية للشركات مع الاهتمام باحترام المصلحة العامة والصالح العام.بمعناه الثاني ،يأتي تيار المواطن المؤسسي لإضفاء الشرعية ،بمساعدة التجسيد والتاكيد ،على وضع المواطن السياسي للشركة ،وبالتالي حجب دورها الغالب في الهيكلة. العلاقات الاجتماعية كما يؤكدها المنظور المؤسسي.

كما أن مواطنة المؤسسات تساهم في بعث الروح المقاولاتية من خلال : (Christian,2011)

- أنها تشارك بنشاط في حياة المدينة؛

- تعزز التعاون بين المنظمات التكميلية ،على سبيل المثال ،يلعب المواطنون دورًا تعليميًا من خلال عدم التردد في الانفتاح على المدارس ،وتوظيف المتدربين والمتدربين في العمل والدراسة ،والتي تدفعها بشكل لائق؛

- أنها تنظر في مجموعة الأدوار المختلفة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية) التي تنشأ عنها مسؤولياتها في المصلحة العامة للجميع (المجتمعات والأفراد)؛

- أنها تقدر الإنسان كغاية وليس مجرد وسيلة؛

- أنه يضمن تماسك الكل من خلال مشروع رؤية مشتركة طويلة الأجل.

- أداء "الشركة المواطنة "يتم إعادة النظر في مبادئ التشغيل التقليدية للمنظمات وتجديدها في إطار منظور أكثر "ديمقراطية"؛

- تنظيم ميزان الحقوق والواجبات والصلاحيات والضوابط والتوازنات؛

- تطوير حوكمة الشركات من خلال المزيد من الإدارات الجماعية؛

- دعوة الموظفين للمشاركة في صنع القرار ورأس المال؛

- استبدال رابط التبعية من خلال التعاون بين مجالات الاختصاص الشخصية أو الجماعية؛

- تعزيز تمثيل الموظفين من خلال المزيد من المؤسسات التمثيلية؛

- الحاجة إلى الأخلاق في العمل ؛

- تدفع العديد من العوامل لتطوير الأخلاقيات في المجالات المهنية ؛

- القوة :بالإضافة إلى براعة تقنيات الإدارة والاتصال الحديثة يمكن استخدامها "لاستهداف" فرد أو جماعي أو جماهيري؛

- استغلال الضعف الفردي: يمكن استخدام تقنيات الاتصال والإدارة الحديثة للتلاعب بالناس؛

-السلوك العدواني لسياسات المنافسة: يمكن أن يسبب ضررًا لا يتم دائمًا تقييم عواقبه المتوسطة و / أو طويلة الأجل بشكل صحيح؛

-العلاقات التي يتم النظر فيها وفقًا لنماذج "أعلى لأسفل" أو "نجمة": يتم استبدالها الآن بعلاقات متشابكة في الشبكات.

مع مضى الوقت أدركت المؤسسات المقاولاتية أهمية الممارسات التجارية المسؤولة والعلاقات الجيدة مع المجتمع الذى تعمل فيه ،ومع ذلك فكثيراً ما كانت هذه المؤسسات - ولاسيما فى ظل وجود بيئة سياسات مفككة داخل الدول النامية غير قادرة على تبنى الممارسات التجارية المسؤولة ،نتيجة أن نظام الحوافز الذى تضعه المؤسسات فى هذه البيئة لا يعمل،والمبرر الشائع فى هذه الدول يتمثل فى أن الشركات تميل إلى خرق القانون حتى تواصل نشاطها،لذا فإن التحدى الذى يواجه هذه الدول الآن يتمثل فى التصدى لقصور المؤسسات من المنظور التجارى وعن طريق خلق بيئة صديقة للأنشطة التجارية تقوم بمنح الحوافز المناسبة،فيمكن لمؤسسات المقاولاتية أن تتبنى مفهوم المواطنة الصالحة لمؤسسات أو شركات من وجهة نظر تجارية. وإذا ما تم تبنى هذا النهج فسوف يكون الدافع لتطبيق مفهوم المواطنة الخاصة بالشركات أو المؤسسات هو الحصول على الربح فى الأجل الطويل،وليس فقط الضغوط التى يمارسها المجتمع أو الالتزامات الأخلاقية. إن ما يقوم به مركز المشروعات الدولية الخاصة بالاشتراك مع شركاء محليين في أكثر من 90 دولة بالعمل على إصلاح المؤسسات المحلية،وإزالة القيود التى تعيق الأنشطة التجارية،وخلق بيئات اقتصادية أكثر كفاءة يمكن اعتباره وسيلة للوفاء باحتياجات الشركات تضمن مشاركة المؤسسات المقاولاتية فى دعم الممارسات التجارية الجيدة.

8. فعالية المواطنة وإدارة الموارد البشرية (تسيير الكفاءات) في الجزائر

مواطنة الشركة هي منظمة تتعايش أهدافها الاقتصادية والاجتماعية ،مما يثبت أن السعي وراء الفوائد المالية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ليس الهدف الوحيد ؛إن رجل الأعمال المواطن هو رجل أعمال يقبل أن يضع مصالح المجتمع والدولة والإنسانية في نفس المستوى مع مصالحه الخاصة،رجل الأعمال المواطن هو رجل أعمال يهتم بالصالح العام. (العمالة ،حماية البيئة ،البحث العلمي...إلخ).لكن ما العمل مع سلطة ادارية مفلسة في مواجهة ضمير مدني جديد في الجزائر؟

كان يُفترض في الجزائر أن تكون ،ثقافة عمل تتناغم مع التأهيل والمهنية،والكفاءة والتميز،والحافز،والاهتمام بالجودة المتكاملة،والأخلاق والمواطنة الصالحة،واحترام

الوقت،والقوانين،والشخص (العميل ،الزميل ،الرئيس ،المرؤوس ،الموظف) ،التواصل والاستماع المتقارب ،الحوار والتفاوض ...إلخ.

إن جميع المفاهيم التي لم تكن موجودة حتى الآن في التطبيق الاجتماعي والاقتصادي والتي من شأنها أن تعيد الاستثمار بأعجوبة في ثقافة الشركات من خلال حقيقة اختلال القانون الخاص في إدارة منظمات العمل. وغني عن القول مع هذه الثقافة المثالية ،أننا في وجود شركة مواطن. لذلك سيكون من المبرر أن نتوقع منه دمج البعد الذي يمثله الدور الاجتماعي المتأصل فيه كعنصر فاعل ومؤلف في بيئة متكاملة لا تتوقف عند الحدود الإقليمية لملكية الأرض أو مجال النشاط. على سبيل المثال ،تحترم التزاماتها القانونية فيما يتعلق بالضرائب أو حماية البيئة وقانون العمل ،فضلاً عن الالتزامات المعنوية والأخلاقية لهذه الدعوة الاجتماعية التي لا يزال يتعين تأكيدها بآثار مفيدة للمجتمع بشكل عام. من حيث المواطنين ،يجب أن تهتم ليس فقط بالإنتاجية والجودة والتطور التكنولوجي ،ولكن أيضًا بظروف العمل لموظفيها ولماذا لا أيضًا خلق التكنولوجي،ولكن أيضًا بظروف العمل لموظفيها ولماذا لا أيضًا خلق فرص العمل (مباشرة أو غير مباشرة) والبطالة كونه مصدر إزعاج مجتمعي يؤثر حتى على نتائج المنظمات الاقتصادية ،ولا سيما من خلال انخفاض الاستهلاك وتقوية السوق غير الرسمي وعواقبه. من الواضح أن مؤسسة اقتصادية لا يمكنها المطالبة بجنسية جديرة إذا كانت في ثقافتها النشطة تتعلق فقط بأرباح مالية (من باب أولى عندما تكون إدارتها تقترب أكثر من الجنوح السهل) دون المساهمة في التقدم الاجتماعي والاقتصادي لبلده. كما هو الحال في الجزائر ،يُنظر إلى هذا الدور الاجتماعي للشركة بشكل أفضل من أي رعاية أو مؤسسات أخرى أو أعمال خيرية ،من خلال جودة سياسات التوظيف المطبقة.

أ. سياسات التوظيف

إن سياسة التوظيف في الجزائر ما زالت يشوبها نوع من الضبابية ،إذ يبدو أنه يتعين على الموظفين تحمل "المستغلين الجدد" ،أو الورثة أو المثابرين لهذه السياسة ،وكتوضيح لهذه الثقافة المعادية للمواطن،يصبح عقد العمل محدد المدة ،عند إنشائه ،هو القاعدة في القطاع العام كما في القطاع الخاص ،في انتهاك صارخ للتشريعات التي تحدد شروطه الخاصة. (استبدال شاغل الوظيفة الغائب مؤقتًا ،عمل إضافي مؤقت ،عمل موسمي ،عمل موقع محدود بوقت ،إلخ) والترتيبات العملية (عقد مكتوب ،تحديد مدة العقد وسبب هذه المدة على وجه الخصوص) . هذا اللجوء التعسفي،بحكم طبيعته غير القانونية والمنهجية والواسعة النطاق،هو على ما يبدو استراتيجية لمرونة رسوم الشركة من المفترض أن تتوقع الصعوبات الاقتصادية وتحضير تخفيض محتمل للقوى العاملة بتكلفة أقل من ناحية ،لتقليل ميول النقابات العمالية ،مع تقليل التمثيل النقابي حيثما وجد ،نفكر في إنقاذ اتفاقية جماعية، لكن ما لم يُقال عن هذه السياسة ينبع أكثر من رغبة مخزية في إخضاع الموظف الذي يجعله هشاشة وضعه يقبل دون أن ينبس ببنت شفة (حتى لو كان ذلك يعني سبًا داخليًا) ظروفًا غير قانونية بقدر ما هي شديدة القسوة ،من بين أمور أخرى. ،وغياب معدات الوقاية الشخصية والطب المهني ،وغياب الأعمال الاجتماعية ،وتراجع الميزانية القانونية (خاصة في القطاع الخاص) وتقليص القوى العاملة ،وساعات العمل بلا حدود بالإضافة إلى ذلك ،لا يتم دفع أجرها كعمل إضافي ،ولكن يتم استردادها في بعض الأحيان ،بطريقة مرتجلة أو تقديرية ،لتجاوز تفتيش عمل محتمل وغير محتمل. إن مناشدة الدولة تعني التوسل إلى القدر ؛ ومع ذلك ،فإن سياسة التوظيف هذه تنبع من الجهل وعدم الكفاءة في إدارة الموارد البشرية (من السهل جني الأرباح من خلال العمل خارج القانون)علاوة على ذلك ،فهو لا يعيق بأي شكل من الأشكال النشاط النقابي ما دامت المنظمات القائمة تقرر تأسيس نفسها ،خاصة في الشركات الخاصة (التي ،علاوة على ذلك ،لا تشكل جزءًا من البرنامج السياسي السائد)، بالإضافة إلى ذلك يُلزم التشريع الحالي أصحاب العمل بالدخول في اتفاقية جماعية اعتمادًا على

حجم القوة العاملة ،حتى في حالة عدم وجود تمثيل نقابي ،لأنه في هذه الحالة يتم توفير إمكانية التفويض المخصص للموظفين وجهة نظر التفاوض على هذه الاتفاقية. كما أن رد الفعل العكسي لهذه السياسة هو أنها تولد التوتر والإحباط بين الموظفين الذين يكونون بالتالي أقل تحفيزًا وأقل كفاءة وأكثر ميلًا إلى فصل أنفسهم عن الشركة التي يغادرونها في أدنى فرصة تقدم لهم؛ لا يخلو هذا التنقل من ثمن من حيث زيادة نشاط التوظيف ،وفقدان الخبرة المهنية ،وزعزعة استقرار تنظيم العمل ،وتدهور المناخ الاجتماعي ،وما إلى ذلك. (فوز عبدالله،2016،ص69) بتصرّف

ب. الإدارة الحديثة للموارد البشرية

تتطلب التنافسية سياسات لخفض التكاليف ،من خلال مرونة تكاليف الموظفين والاستعانة بمصادر خارجية للأنشطة، في هذه الحالة لا يعد العقد محدد المدة حلاً سحريًا عندما تتقن تقنيات أخرى ،ولا سيما الإدارة بالمهارات وتخصيص المكافآت بالإضافة إلى ذلك ،يتم التعبير عن القدرة التنافسية المعولمة بدرجة أقل من حيث التكاليف والأسعار ،بقدر ما يتم التعبير عنها في الإبداع والابتكار للمنافسة من خلال حداثة المنتجات والتقنيات ،ثم أكثر وأكثر من خلال الخدمات التنافسية والراحة المقدمة في السوق (جودة الاستقبال والاعتبار للعميل ،التوصيل للمنازل ،خدمة ما بعد البيع ،الولاء...إلخ). لذا فهي مسألة حشد الذكاء والخيال والمعرفة ومجموعات المهارات في خدمة الرفاه الاجتماعي.

من أبرز بيانات التقدم الاجتماعي والاقتصادي تطور ما يشار إليه عادة بإدارة الموارد البشرية من العبودية إلى العمل المأجور التشاركي ،من النموذج التيلوري إلى نموذج العلاقات الإنسانية ،وليس بدون النضالات البروليتارية وبفضل تقدم نظريات العلوم الإنسانية والاجتماعية ،فإن عالم العمل الحديث يزيد من اعتباره العامل البشري ،ويكيف قانون العمل ويصل بشكل متزايد إلى مفهوم الكفاءة الجماعية بمعنى القدرة التنافسية مع المحتوى الجماعي. ومن هنا كان التركيز على الإبداع ،والتحفيز في العمل،وثقافة الشركة،وتخطيط العمل،وتقييم المهارات وتطويرها،والتواصل الداخلي والشخصي ،التحكم الاستباقي،المكافأة الشخصية لاستبدال منطق التأهيل / الكفاءة لمنصب الوظيفة...إلخ.

الاستثمار في السياسات ذات الصلة لا يخلو من عوائد إيجابية لمشروع التقدم الذي يلتزم بالمثل العليا للجهود المشتركة والازدهار. وبالتالي فإن التنافسية الضرورية التي لا تخلو من منظور التنمية المستدامة والمتكاملة ،تقترن بالاستثمار في الموارد البشرية. ومن هنا تأتي الحاجة الملحة لمنظمات العمل الجزائرية إلى بناء الإدارة وفقًا لشرائع الحداثة ،والتي يجب أن نتذكر أن المعيار الأول منها هو الالتزام الدقيق بالقوانين إدارة موارد بشرية بديلة عن "الفوضى التقنية" التي تخاطر الدولة بالتورط فيها.

من ناحية أخرى،مواطنة الشركات يقرأ على نحو أفضل، ويبدو لا جدال فيه، ودائم عندما يتوافق مع مصلحة اقتصادية أو عندما ينطوي على شراكة شبكة من الفائدة والإدارة الجيدة للموارد البشرية.يأخذ المواطن في الاعتبار الاهتمامات المشروعة التي أعربت عنها المؤسسة التي تطالب بنوعية حياة أفضل مع فقر أقل ،والحق في تنفس هواء صحي ،واستهلاك منتجات غير ملوثة ،والاهتمامات الداخلية لمواردها البشرية. (علاء الدين جنكو،2016،ص ص32-34) بتصرّف

الخاتمة

لوحظ من خلال تتبع مسار المؤسسات الجزائرية خاصة بعد الاقتناع بإستراتيجية الفكر المقاولاتي والمقاول الصالح ان هناك حقيقة ادراكا لها في ما يتعلق بإصلاح الادارة والتسيير من الداخل بل وتجاوز

ذلك الى تفعيل خلق بيئات ومجتمعات محيطة ومواتية وداعمة للاستثمار بمختلف انواعه وإشكاله وبدون تمييز بين ما هو قطاع خاص او عام لان الهدف الاسمى هو تحقيق التنمية المستدامة ولا مجال للتفكير في تجذر الفشل والفساد وغياب واضح لحماية البراءات وحقوق الملكية والابتكارات،ذلك ان الشركة لم تبق مجرد بعد جزئي في المجتمع ولكنها اضحت مواطنا كذلك يسهم بفعالية ووعي في تحقيق كل الاستراتيجيات المتكاملة في بناء الذات الانسانية ذات الطموح اللامتناهي.

إن المؤسسة كمواطن صالح يعني قيام المؤسسة بتشييد هياكل داخلية وخارجية تكافئ السلوك الحسن والمردودية وتعاقب على السلوك السلبي،وليس الهدف هنا كما يتبادر الى الذهن للوهلة الاولى تحفيز العمال المنتجين للثروة وكذا الموظفين عبر اتباع مقياس:العقاب والثواب؛انما الاهم من ذلك ضمان ان تتحول وتكون المؤسسة مواطنا صالحا ورشيدا في المجتمع والمحيط. ،،فالمؤسسات التي تتبنى الفلسفة الخاصة بمواطنة الشركات أو المؤسسات تحقق عدة مكاسب ،منها: تحسين سمعتها في السوق ،تجنب المخاطر بأكبر قدر ممكن ،زيادة ولاء العملاء ،والأهم من ذلك هو جلب الأرباح وتراكمية الثروات ،من خلال عمليات الاندماج الاجتماعية،لان الشركة أو المؤسسة أكبر من مجرد كيان اقتصادي تسعى الى تحقيق الربح وتعظيم المزايا،الشركات أو المؤسسات اليوم وحتى في البلدان ذات الاقتصاديات الصاعدة اصبحت جزء من المجتمعات التي تعمل فيها،تتاثر ببيئاتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ،من اجل البقاء والاستمرارية .

إن مواطنة الشركات أو المؤسسات بمثابة توثيق العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع:بعيدًا عن المكاسب والمزايا التي أشرنا إليها سابقا ،فإن أبرز مكسب يمكن تحقيقه من خلال اتباع مقتضيات ومبادئ مواطنة المؤسسات هو كونها أداة جيدة لتوثيق العلاقة بين المؤسسات ،ورجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال ،من جهة ،وبين المجتمع وشرائحه وطوائفه المختلفة من جهة اخرى،إن هذه العلاقة مع المجتمع وتحقيق الأرباح وجهان لعملة واحدة؛ فالمجتمع يكافئ بعض المؤسسات ويعاقب البعض الآخر ،ومفهوم أن سبب العقاب من عدمه هو مقدار ما توفره المؤسسات من خدمات اجتماعية للمجتمع.

إن حرص بعض المؤسسات على تحقيق نتائج معتبرة،لكنها في المقابل تطلق – عشوائيا- عددًا كبيرًا من المشاريع ... وينتهي بها الأمر إلى اكتشاف أن هذه الجهود ليس لها تأثير عميق،كما يختار البعض الآخر التركيز على بعض أبعاد المواطنة في بعض الأحيان ويحققون نجاحات مثيرة للاهتمام ولكنهم يتعرضون لخطر الوقوع في صعوبات المجالات التي لم يهتموا بها،ولتجنب هذا النوع من خيبة الأمل ،من الضروري تحديد أهدافها ،من حيث المواطنة من خلال التمييز بين سجلات الإجراءات: بهدف الوصول إلى حد أدنى من الإجراءات في جميع المجالات المتعلقة بمواطنة الشركة أو المؤسسة ،فإن السمة الأولى لمواطنة المؤسسات هي عدم الادانة بالسلوك المعادي للمواطن حتى يقدّر جهود الشركة للحد من طوارئ بيئية تتعلق على سبيل المثال بانبعاثات غازات الاحتباس الحراري ،ولن يكون المجتمع على استعداد للتسامح مع جعل ابنائهم يعملون في مصانعها، ولهذا يتوجب وضع اهداف أكثر طموحًا في بعض المجالات المختارة لانه لا يكفي القضاء على مخاطر سوء التطبيق حتى تميز نفسها كمؤسسة مواطنة ،تحتاج أيضًا إلى إظهار التزام حقيقي ،لهذا من الضروري تحديد بعض مجالات التميز وفقًا لثلاثة معايير رئيسية ؛ يجب أن تكون الحصة عالية ،ويجب أن تكون المؤسسة قادرة على إحداث تأثير حقيقي ،ويجب أن يكون الإجراء متسقًا مع مصلحة طويلة الأجل مع تحمل متاعب ومصاعب عدم الثقة.

قائمة المراجع

- بلمهدي عبد الوهاب وحاج صحراوي حمودي(2015)، دور المسؤولية الاجتماعية كآلية لتحقيق مواطنة المؤسسة ،مجلة تنمية الموارد البشرية ، العدد11، سطيف.

-علاء الدين جنكو، (2016)،المواطنة بين السياسة الشرعية والتحديات المعاصرة ، جامعة التنمية البشرية في السليمانية ،العراق.

- علي خليفة الكواري،(2001)،مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية،مجلة المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ،29 ،بيروت .

- فوز عبدالله، (2016)، الوصول الحر إلى المعلومات: مواطنة، شفافية، مساءلة، دار النهضة العربية، مصر.

- فرحان المساعيد ،(2014)، المواطنة ومقوماتها في الدستور الأردني لسنة 1952م، مجلة المناره للبحوث والدراسات، الأردن.

- Boudarène Mahmoud,(2010),Le pouvoir résolument autiste, El Watan, Mardi 09 Novembre, n° 6095.

Carroll, A. B,(1998), The four faces of corporate citizenship, Business and society review 100.

-Center for International Private Enterprise,(Dec 2004), The Business Case for Corporate Citizenship,EconomicReform :Issue Paper N°410.

-Christian, Felber(2011): L'économie citoyenne : un nouveau mouvement a vu le jour, Actes Sud.

-Corinne, Gendron,(2015), L’entreprise citoyenne comme utopie économique : vers une redéfinition de la démocratie ?, Lien social et Politiques, no 72.

-Mustapha, Mekideche,(2020), l'economie algerienne jouit d'une resilience importante,liberte.

-Naima cherchem et Taieb Hafsi,(2017),les Hasnaoui,une entreprise citoyenne,editions casbah,alger.

-Qu’appelle t-on une entreprise citoyenne ? http://www.escp-eap.eu/conferences/marketing/pdf_2002/swaen.pdf, 26/01/2019